

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الحادية عشرة

جنيف ٢ - ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال

المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

الردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2 المعنونة
"القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب"
والمؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

الرد الوارد من الأرجنتين

الجزء الأول - مدى انطباق المبادئ ذات الصلة

ما هي مبادئ القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على استخدام القوة في نزاع مسلح والتي يتعين أن
تراعى عند استخدام الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، التي يمكن أن تصبح متفجرات من مخلفات
الحرب؟

١ - يضم القانون الإنساني الدولي مجموعة من القواعد الرامية أساساً إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون
في النزاعات أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها، وللحد من أساليب الحرب ووسائلها. وتحكم القانون الإنساني
الدولي أيضاً مبادئ، ليست مجرد إعلانات عن النوايا، بل اعتبرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أساس هذا الفرع
من القانون الدولي.

٢ - وتشمل هذه المبادئ بخاصة ما يلي:

١٠ - تمييز غير المشاركين وحصانتهم؛ عدم المعاملة بالمثل؛ عدم المساس بالوضع القانوني للأطراف؛
المساواة؛ التناسب؛ الضرورة العسكرية؛

٢٠ - التدابير الوقائية المتخذة قبل الهجوم أو خلاله الضرر المفرط/المعانة غير الضرورية؛ حماية البيئة.

٣- وفي هذا النطاق، يعتبر المذهب أن القوانين الدولية المطبقة في النزاعات المسلحة تتعزز بتطور وسائل الحرب، لأنها تهدف إلى ضبط هذه النزاعات بصورة تتطابق مع تعقيدها المتزايد. وهذا يعني أنه، لما كانت وسائل الحرب المستخدمة في النزاعات المسلحة تتطور باطراد، فلا بد من تطوير معايير القانون الدولي الإنساني من أجل التخفيف مما تسفر عنه الحروب العصرية من أشد الآثار ضرراً، ومنع هذه الآثار. وهكذا فإن القانون الدولي الإنساني لا يرمي إلى الحد من الأسلحة المستخدمة في حالات الحرب، ومراقبتها وتحديد مستويات إنتاجها وتخزينها ونقلها فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تدميرها.

٤- أما فيما يخص المبادئ القابلة للتطبيق في إطار البروتوكول الخامس، فمن الممكن، مبدئياً، أن تكون كما يلي:

١٠ مبدأ عدم المعاملة بالمثل: لا يمكن تجاهل الالتزامات الناشئة عن صك من الصكوك بحجة أن الأطراف الأخرى المتعاقدة أو الأطراف في النزاع قد انتهكت القوانين القائمة (انظر المادة ٣)؛

٢٠ مبدأ المساواة: اعتمدت جميع القوانين المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب لصالح السكان كافة، بغض النظر عن نوع الجنس أو اللغة أو المعتقد أو العرق أو الدين أو السن أو الحالة الاجتماعية أو غير ذلك من الاعتبارات؛

٣٠ مبدأ ضرورة تفادي الضرر المفرط أو المعاناة غير الضرورية: ويرد هذا المبدأ في الفقرة الثانية من ديباجة البروتوكول الخامس نفسه وفي أحكام أخرى مثل الفقرة ٢ من المادة ١١؛

٤٠ مبدأ حماية البيئة: وهو مبدأ مستنبط من طبيعة الصك ذاته ومن أهدافه (إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها، والتنظيف، وغير ذلك).

الجزء الثاني - تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

ما هي التدابير التي اتخذتها دولتكم لتنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة والتي تعتبرها دولتكم مبادئ واجبة التطبيق في استخدام الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، التي يمكن أن تصبح متفجرات من مخلفات الحرب؟

٥- من الواضح أن رأي الوكالة الكندية للتنمية الدولية لا يشمل التدابير المنصوص عليها في استعمال هذه الذخائر أو الذخائر الصغيرة، بل والتدابير اللازمة في تصميمها. وتجدر في هذا الصدد ملاحظة ما يلي:

١٠ تمثل الأرجنتين لمبادئ القانون الدولي الإنساني ولشروط مارتيز، الذي يعالج حالات لا تنص عليها الاتفاقية، وهذا يعني أنه، بالنسبة للقوات المسلحة الأرجنتينية، يتمتع كل من المدنيين والمحاربين دائماً وأبداً بحماية المبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام؛

٢٠ تتجلى مبادئ القانون الإنساني الدولي القابلة للتطبيق في النزاعات المسلحة في المذهب العسكري والكتب التي تستخدمها القوات المسلحة. وتشكل جزءاً لا يتجزأ من البرامج والمناهج التعليمية لجميع معاهد إعداد الموظفين. وبالتالي فقد روعيت معايير القانون الإنساني الدولي في تخطيط وتنفيذ كل تمرين عملي معين، مشترك أو موحد. وبالإضافة إلى ذلك، ففي إطار عمليات التفتيش التي تضطلع بها الأجهزة المختصة بانتظام في جميع وحدات القوات المسلحة، يجري التحقق من مستوى تدريب الموظفين في هذا المجال حسب رتبهم ووظائفهم؛

٣٠ يجسد المذهب مبادئ القانون الإنساني الدولي الواجب تطبيقها في النزاعات المسلحة. وهكذا، فإن الضرورة العسكرية تنحصر في حق استخدام طريقة أو درجة القوة اللازمة لتحقيق هدف عسكري، من دون التسبب في معاناة غير ضرورية، أي من دون الهجوم على أهداف مدنية غير قتالية، وكذلك استخدام أسلحة قتالية معينة من شأنها أن تسبب معاناة مفرطة ولا يمكن تبريرها إطلاقاً؛

٤٠ تضم القوات المسلحة هيئة مستشارين قانونيين يحللون ويدرسون هذه المبادئ ويدرسونها في معاهد إعداد الموظفين وتحسين مهاراتهم، بهدف منح الموظفين التدريب اللازم للوفاء بمتطلبات المهام والوظائف المنوطة بهم. وهم جزء لا يتجزأ من أركان الحرب أثناء النزاعات المسلحة، أساساً لإسداء النصائح بشأن احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي ومراعاتها وتطبيقها في جميع مراحل التخطيط العسكري؛

٥٠ يجب استخدام القنابل العنقودية التي تطلق من الجو ضد الأهداف العسكرية. وإذا كان الشك يساور ربان الطائرة في تحديد ما إذا كان الهدف عسكرياً أم مدنياً، فيجب ألا يضرب الهدف. وفي حالة الضرورة العسكرية العاجلة، إذا كان هناك احتمال بالتسبب في أضرار جانبية في أرواح المدنيين أو ممتلكاتهم، فيجب ألا تتجاوز هذه الأضرار الحد الأدنى مقارنة بالمزايا العسكرية الملموسة المنتظرة. ويطبق المعيار نفسه على الطلقات النارية التي تطلق من الأرض؛ أما إذا أصيبت أرواح المدنيين أو ممتلكاتهم بأضرار جانبية، فيجب ألا تتجاوز هذه الأضرار الحد الأدنى مقارنة بالمزايا العسكرية الملموسة المنتظرة؛

٦٠ ثمة التزام بتقديم إخطار فعال ومسبق عن جميع أماكن وجود الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة التي من شأنها أن تضر المدنيين؛

٧٧ في جميع مشاريع تصميم الأسلحة الجديدة، قامت جمهورية الأرجنتين بعمليات التحقق التي تنص عليها المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي لعام ١٩٧٧، وبالتالي فقد امتثلت للقواعد الناشئة عن مبدأ التقييد الذي تنص عليه المادة ٣٥؛

٨٨ منذ الثمانينات، بدأ التركيز على تصميم واستخدام الذخائر التقليدية التي خضعت للتحسين. وقد وضع معهد القوات المسلحة للبحوث العلمية والتكنولوجية المبدأ التوجيهي الذي يفرض تزويد نظم الذخائر الصغيرة بآلية إتلاف ذاتي أو تعطيل ذاتي. ويراعي هذا المبدأ التوجيهي سلامة القوات والقضايا الإنسانية. وصمم معهد القوات المسلحة للبحوث العلمية والتكنولوجية أسلحة مزودة بذخائر متعددة يمكن قذفها، وجّهزها بآلية نارية تكفل إتلافه الذاتي بعد ٢٠ ثانية من قذفه. وتبلغ نسبة احتمال إتلافه الذاتي ٩٨ في المائة.

— — — — —